

نص اتفائتي "كامب ديفيد"

كيف تحول مشروع بيفن الحد الاتفاق الثلاثي

رابين بعد اتفائية سيناء

الولايات المتحدة تعهدت بعدم تقديم مقترحات مناقضة لمواقف "اسرائيل"



في أقل من عشرة أشهر تحول مشروع مناحيم بيفن الخاص « بالتسوية » في المنطقة الى اتفاق في وثيقتين خرجتا عن اجتماعات « كامب ديفيد » ، فالاتفاق الثنائي الخاص بسيناء وما سمي باتفاق « الاطر العام » ، لا يخرجان عن جوهر مشروع بيفن ، الذي تحول بعد

كامب ديفيد ليصبح الاساس الوحيد المطروح لاية تسوية راهنة في المنطقة . يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٧٧ ، وبعد لقاء الاسماعيلية ، عرض مناحيم بيفن مشروعه على الكنيست الصهيوني ونال موافقة الاكثرية عليه . وكان الكنيست قد اصبر في بداية ايلول من

العام نفسه قرارا شبه اجماعي يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وبعدها بايام طرح دايان ، وزير خارجية العدو ، مشروع حكومته « لتسوية شاملة » تقضي بتذويب « فلسطيني الخارج » في الدول التي يقيمون فيها ، وتحويل التجمعات السكانية في الداخل الى « بانتمو

ستانات » تحت غطاء الادارة الذاتية ، وبحق اليهود في الاستيطان في الضفة والقطاع وبقاء السيطرة الاسرائيلية على المنطقتين . وناقش دايان مشروعه مع الادارة الاميركية التي كانت قد وافقت لنوها على البيان الاميركي - السوفياتي المشترك ، ونتاج عن هذا النقاش « ورقة عمل » تلقي البيان المذكور ، في ذلك الوقت جاءت زيارة السادات الى القدس تعبيرا عمليا عن قبوله بالارضية الصهيونية - الاميركية المشتركة المعلنة في « ورقة عمل » دايان . منذ قرار التقسيم جمعت قواسم مشتركة بين المشاريع الصهيونية المختلفة التي طرحت على مدى السنين . هذه القواسم هي : تهويد الارض وتهويد العمل وتهويد السوق وبناء اداة عسكرية متفوقة . و عملت الحكومات الصهيونية بمختلف الوسائل حتى تشمل هذه القواسم المشتركة كل ارض فلسطين وما يجاورها ، وخاضت اكثر من حرب في هذا السبيل . وحقت الصهيونية انجازها الاكبر في حرب عام ١٩٦٧ حين استولت على ارض جديدة تبلغ ٤ اضعاف مساحة الارض المحتلة عام ١٩٤٨ ، واصبح اكثر

من مليون ونصف فلسطيني تحت الاحتلال . منذ عام ١٩٦٧ تركزت الاختلافات بين المشاريع الصهيونية على حجم الاراضي المنوي ضمها وعلى مدى شمولية حركة الاستيطان فيها . من هنا جاء مشروع الوزير الون ليقوم على اساس « وحدة الشعب اليهودي » و « يهودية الدولة » ولو على حساب تكامل « ارض اسرائيل » ودعى الون الى الاستيطان في المناطق والاحتفاظ بالجولان ، حكومات حزب العمل المتعاقبة لم تقبل مشروع الون ، ووضعت لاحقا تصورها الخاص في « وثيقة غاليلي » ثم في وثيقة المبادئ الاربعة عشر الموجهة . وثيقة « غاليلي » كانت اقرب الى وجهة نظر دايان الذي كان مسؤولا عن تحديد الاهداف العسكرية لعدوان ١٩٦٧ وعن سياسة العدو الاحتلالية بعد ذلك : فتح الجسور ، تشغيل عشرات الالاف من العمال العرب ، وتوظيفات اسرائيلية في المناطق المحتلة حديثا والحقاق الاقتصاد العربي بالاقتصاد الاسرائيلي وابقاء التجمعات السكانية العربية منفصلة لتتحوّل مع الوقت الى « بانتمو ستانات » لها ادارة محلية

بتولها السكان المحليون مع ابقاء مهمات الامن في يد الجيش الاسرائيلي ، وحق الصهاينة في استيطان اية بقعة ممكنة . . . وفي ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ ظهر الى العلن عدد من المشاريع والصيغ الصهيونية المختلفة لا تختلف الا في التفاصيل ، ووقع فك الاشتباك الاول في سيناء ثم فك الاشتباك على جبهة الجولان ثم اتفاقية سيناء . . . وكانت المواقف الرسمية العربية في هذه السنوات تتراجع ، ببطء ولكن بثبات عن « لاءات » الظروف الشهيرة ، وفي مواجهة ازدياد التصلب الصهيوني الذي حمل بيغن الى السلطة كانت التراجعات الرسمية العربية والاتفاقيات المتتالية تشر افكار الاستسلام والقنوط لتغطية تراجعاتها الاستراتيجيه باذلة كل جهدها لتجر معها المقاطعة الفلسطينية التي باتت بعض قواها الاساسية تعمل وكان الوجود الصهيوني اصبح حقيقة مسلم بها ، وان النضال يقتصر على مصير الضفة الغربية والقطاع ، الشيء الذي كان له اثار خطيرة جدا على وحدة النضال والشعب . . . رابين ، كان يرى ان « مفتاح الحل السياسي

النصر الحامل لوثيقتي كامب ديفيد

وزعت « وكالة انباء الشرق الاوسط » المصرية الرسمية النص التالي للوثيقتين اللتين وقعهما حاكم مصر مع كل من مناحيم بيفن وكارتر بعد لقاء « كامب ديفيد » المؤامرة الذي استغرق ثلاثة عشر يوما من ٥ - ١٨ ايلول الجاري .

وثيقة رقم (١) « اطار السلام في الشرق الاوسط »

المقدمة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالاتي : - ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه . . . سيرفق القراران رقم ٢٤٢ و رقم ٢٣٨ بهذه الوثيقة . بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الاوسط مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاث لم يستمتع بعد بنعم السلام . ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمناجعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم . - ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارته لرئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين . . . وما لقيته هذه الجهات من استقبال حار من شعبي

البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل ، وهي فرصة لا يجب اضاعها ، ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسي الحرب . وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة ، للقانون الدولي والشرعية توفر الان مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول . وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل واي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها ، هو امر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ . ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود امنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات او اعمال عنف . . . وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن . وان السلام يعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية . بالاضافة الى ذلك ، في ظل معاهدات السلام ، يمكن للاطراف - على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التي يتفقون على انها ذات فائدة . ان الاطراف اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ بكل فقراتهما . ومهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون ان السلام لكي يصبح معمرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمتق تأثير . لذا فانهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب في رايهم ليشكل اساسا

للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يريدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس . ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

الضفة الغربية

- ١ - ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل .
- ١ - تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الاخذ في الاعتبار الاهداف بالامن من جانب كل الاطراف يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية منها ستستحيان بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الوردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ويجب ان تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي ولاهتومات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .
- ب : ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد تضم وفدا يضم مصر والاردن . . . ووفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين اخرين وفقا لما يتفق عليه . وستتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة ، وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة . وستضمن الاتفاقية ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام . وستتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين ،

- بالاضافة الى ذلك ستشارك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .
- وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن ، دون ان تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية . . . وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتهين لسكان الضفة الغربية . وستجري انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان احدي هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي مع جيرانها وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الوردن والتي سيشارك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن . واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية . وستركز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضوع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن . ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :
- ١ - ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .
- ٢ - ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .
- ٣ - اناحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .
- ٤ - المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .
- ٥ - سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . . . وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . . . وستكون قوة الشرطة على